



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات  
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 28 نيسان/ أبريل، 2022

# استطلاع رأي الناخبين اللبنانيين قبل الانتخابات التشريعية اللبنانية 2022 الخلفية الاجتماعية والسياسية والتوجهات الانتخابية

شارل حرب

# استطلاع رأي الناخبين اللبنانيين قبيل الانتخابات التشريعية اللبنانية 2022: الخلفية الاجتماعية والسياسية والتوجهات الانتخابية

سلسلة: تقييم حالة

28 نيسان/ أبريل، 2022

شارل حرب

أستاذ علم النفس في معهد الدوحة للدراسات العليا والجامعة الأمريكية في بيروت (AUB). تركز أبحاثه على الديناميات الاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية. قدم عدة استشارات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا)، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، ووكالات دولية أخرى تعمل في مجال الإغاثة والتنمية في المنطقة العربية.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2022

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للتخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحققها، كما يطرحها كبرامج وخطط من خلال عمله البحثي ومجمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الضعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

# المحتويات

1 ..... مقدمة

1 ..... أولاً: المنهجية

1 ..... 1. استبيان الدراسة الاستقصائية

2 ..... 2. أخذ العينات

2 ..... 3. الوصف التعريفي للعينة

3 ..... ثانياً: النتائج

3 ..... 1. الخلفية الاجتماعية والسياسية

3 ..... أ. الثقة

3 ..... ب. الهويات

4 ..... ج. الطائفية وعلمنة الدولة

5 ..... د. العواطف

5 ..... هـ. إلقاء المسؤولية

5 ..... و. الأمان والأمن

6 ..... ز. عمليات تقييم الأحزاب السياسية

7 ..... 2. الانتخابات التشريعية

7 ..... أ. المشاركة في الانتخابات

7 ..... ب. نية الاقتراع

9 ..... 3. التحليلات التفصيلية والمصنفة

9 ..... أ. التوزيع بحسب الطائفة

11 ..... ب. التصنيف بحسب الدائرة الانتخابية

14 ..... ج. التصنيف بحسب الجنس والعمر

14 ..... خاتمة

## مقدمة

شهد لبنان في السنوات الأخيرة صدمات واضطرابات عدّة؛ إذ اندلعت انتفاضة شعبية، في تشرين الأول/ أكتوبر 2019، بعد أسابيع من ظهور بواذر الانهيار الاقتصادي الذي لا زال المجتمع اللبناني يعانيه ويحمل أبعاداً تاريخية، وتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وأبعادها الاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن الأحداث الكبرى، وعلى رأسها انفجار نترات الأمونيوم في مرفأ بيروت الذي دمر جزءاً من العاصمة بيروت في آب/ أغسطس 2020. وقد ذكر البنك الدولي أنه «من المرجح أن تُصنّف هذه الأزمة الاقتصادية والمالية ضمن أشد عشر أزمات، وربما إحدى أشد ثلاث أزمات، على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر»<sup>1</sup>. وفي هذا السياق، يعيش أكثر من نصف السكان تحت خط الفقر الوطني، إضافة إلى أن الليرة اللبنانية فقدت أكثر من 90 في المئة من قيمتها.

ويستعدّ لبنان لاستحقاق الانتخابات التشريعية المقرّر إجراؤها في 15 أيار/ مايو 2022، وهي الانتخابات الوطنية الأولى منذ الانهيار المالي والاقتصادي واندلاع انتفاضة 17 تشرين 2019. وتُشكّل هذه الانتخابات محطةً مهمة في تاريخ لبنان السياسي، غير أن أغلب المحلّين «متشائمون» بشأن نتيجتها، ويتوقّعون فوزاً ساحقاً للأحزاب التقليدية الرئيسة وتمثيلاً رمزياً للقوى الجديدة الناشئة نتيجة الحراك الشعبي، ومن ثم استمراراً فعلياً للوضع الراهن. لا يسعى هذا التقرير إلى تقديم مراجعة تحليلية للوضع السياسي في لبنان، ولا يهدف إلى تبني سرديّة أو وجهة نظر اجتماعية وسياسية محدّدة، بل يسعى إلى توصيف المشهد الاجتماعي والسياسي وتوجهات الناخبين قبيل انتخابات 15 أيار/ مايو 2022، مدعوماً بدراسة ميدانية. تستند التحليلات إلى دراسة استقصائية لعينة تمثيلية من 1200 لبناني ولبنانية (بهاشم خطأ 2.8 في المئة) أجريت في الفترة 7 - 15 نيسان/ أبريل 2022.

## أولاً: المنهجية

### 1. استبيان الدراسة الاستقصائية

صُمم استبيان محدّد Close-ended لتقييم عدد من المتغيرات الاجتماعية والسياسية والنفسية قبيل الانتخابات التشريعية، ووُزِعَ حسب العينة التمثيلية المناسبة على أساس عدد الناخبين المسجّلين في كل محافظة. ولغرض تنفيذ هذا المسح، جرى توظيف 34 عاملاً ميدانياً. استغرقت الإجابة عن كل الاستبيان ما معدله نحو 20 دقيقة، وجمعت البيانات وجهاً لوجه باستخدام الحواسيب اللوحية Tablets.

اعتمد الاستبيان عدداً من المقاييس المنشورة في الأدبيات الأكاديمية، بما في ذلك: 1. التديّن، 2. الرضا عن الحياة، 3. الطائفية، 4. الهويات الاجتماعية والسياسية، 5. مقاييس الثقة العامة وتلك الخاصة بمجال محدّد، 6. إلقاء اللوم، 7. العواطف، 8. الفعالية السياسية، 9. المشاركة السياسية، 10. الفعل الجمعي ونيات الناخبين. واستخدم الاستبيان أيضاً أسئلة مرتبطة بسياقات محدّدة تتناول: 1. الرضا عن الأحزاب السياسية، 2. المواقف تجاه علمنة الدولة، 3. دعم النظام الفدرالي، 4. الوصول إلى سلاح عسكري والاستعداد لاستخدام الأسلحة، 5. نيات الهجرة، وغيرها من الأسئلة.

1 Lebanon Economic Monitor, *Lebanon Sinking (To the Top 3)* (Washington, DC: World Bank Group, 2021), p. 12.

## 2. أخذ العينات

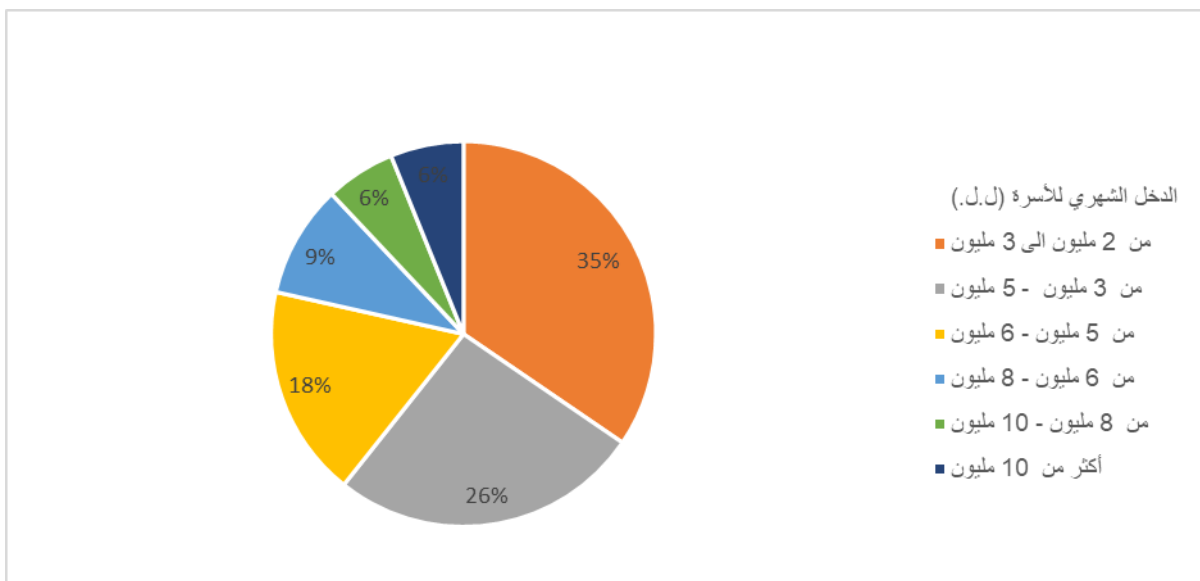
بعد دعوة لتقديم العروض لجمع البيانات، وقع الاختيار على الشركة «الدولية للمعلومات». وتبنت أسلوب أخذ العينات الاحتمالية على مراحل متعددة Multi-stage Probability Sampling لضمان عينة عشوائية تمثيلية لتحديد الأسر المعيشية والمستجيبين الرئيسيين. تضمنت المرحلة الأولى اختيار الأحياء السكنية داخل كل من المناطق المختارة، ثم خلال المرحلة الثانية جرى اختيار الأسر بناءً على عينة عشوائية منتظمة Systematic Random Sample في كل حي سكني تم اختياره وفقاً للعدد التقديري للمباني في الحي، وأخيراً شملت المرحلة الثالثة أخذ عينة متمثلة في مستجيب من كل أسرة بناءً على تاريخ الميلاد الأحدث. وفي حال لم يكن الشخص الذي وقع الاختيار عليه في المنزل، فقد جرت متابعته لمرة واحدة قبل إعلان عدم استجابته، وبلغ معدّل الاستجابة 80.1 في المئة. وحظي الاستطلاع بهامش خطأ 2.8 في المئة (مستوى الثقة: 95 في المئة).

## 3. الوصف التعريفي للعينة

شملت عينة المستجيبين 53.5 في المئة من الذكور، و46.5 في المئة من الإناث، بمتوسط أعمار يناهز 39.6 سنة (الانحراف المعياري Standard Deviation, SD: 11.8). وبالنسبة إلى الحالة الزوجية، كان نحو 60 في المئة من المستجيبين متزوجين، و32 في المئة غير متزوجين. أما بالنسبة إلى العمل، فكان 23 في المئة منهم يعملون في مؤسسات خاصة، و25.8 في المئة يعملون في مهنة حرة، و14.9 في المئة يعملون في المنزل، و13.7 في المئة عاطلون عن العمل. وبالنسبة إلى التعليم، كان نحو 41 في المئة من المستجيبين قد أكملوا تعليمهم الابتدائي أو الثانوي، في حين نال نحو 42 في المئة منهم درجة جامعية. أما الدخل، فكان دخل ما يقارب الثلثين (61 في المئة) من عائلات المستجيبين أقل من 5 ملايين ليرة لبنانية شهرياً (أي أقل من 200 دولار أميركي)<sup>2</sup>، في حين كان دخل 80 في المئة أقل من 8 ملايين ليرة لبنانية شهرياً (أي أقل من 320 دولاراً أميركياً)<sup>3</sup>. وأفاد نحو 45 في المئة من المستجيبين أنهم غير قادرين على تغطية احتياجات عائلاتهم الأساسية، في حين يعيش نحو 45 في المئة من العائلات على حد الكفاف. ولدى نحو ربع العائلات جزء من دخلها بـ «الدولارات الجديدة» Fresh dollars.

### الشكل (1)

#### الدخل الشهري للعائلات اللبنانية (بالليرة اللبنانية)



2 بحسب سعر صرف الليرة اللبنانية في حين جمع المعلومات.

3 تجدر الإشارة إلى أن الحد الأدنى للأجور كان يبلغ في عام 2019، نحو 500 دولار أميركي.

## ثانياً: النتائج

تقدّم الدراسة تحليلين وصفيين رئيسيين لبيانات المسح: يركّز التحليل الأول على الخلفية الاجتماعية والسياسية، في حين يركز التحليل الثاني على المشاركة في الانتخابات وتوجهات الناخبين.

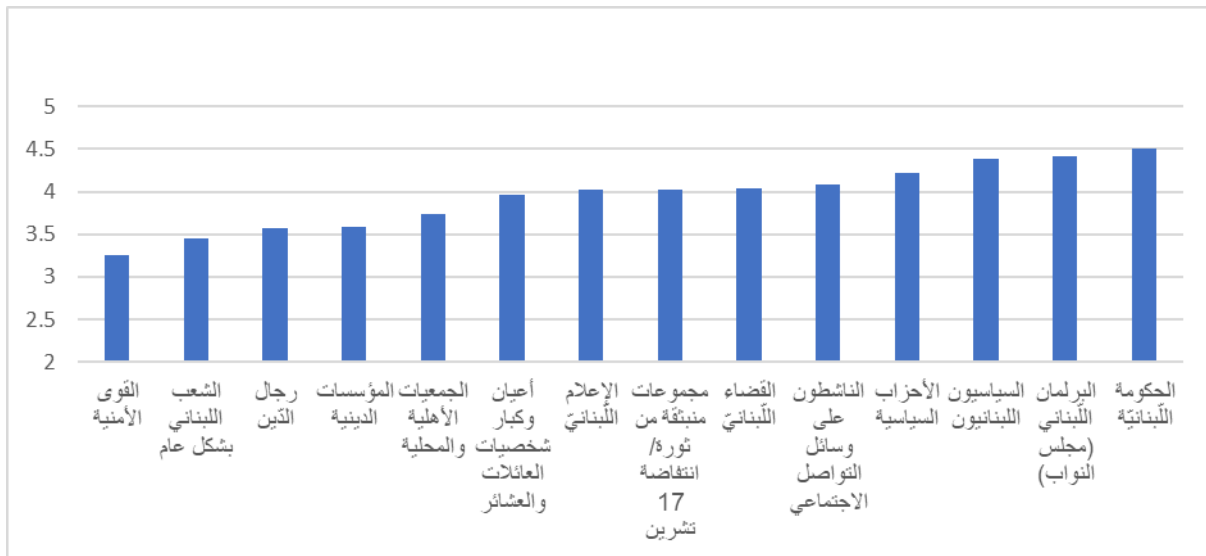
### 1. الخلفية الاجتماعية والسياسية

#### أ. الثقة

غالبًا ما تُستخدم الثقة بالآخرين مقياسًا غير مباشر للتماسك الاجتماعي. وقد أظهر اللبنانيون مستويات متدنية جدًا من الثقة بالآخرين، حيث تبوّأ أكثر من ثلثي المستجيبين (69 في المئة) عبارات من نوع «غالبية الناس هم محط عدم ثقة أو «ستحاول أغلبية الناس استغلالك إذا سنحت لهم الفرصة». وقد شمل انعدام الثقة العام هذا جميع الفئات الاجتماعية والسياسية، مع تسجيل أعلى مستويات انعدام الثقة بالحكومة ومجلس النواب والسياسيين اللبنانيين.

#### الشكل (2)

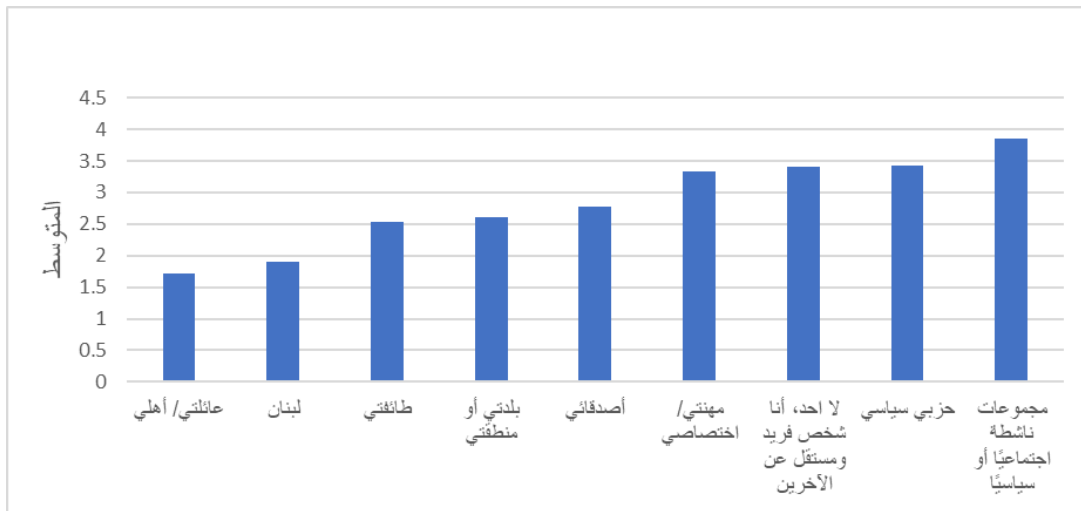
#### انعدام ثقة المستجيبين اللبنانيين بفئات مختلفة



#### ب. الهويات

حينما سُئل المستجيبون عن هوياتهم الاجتماعية والسياسية، اندرجت الردود ضمن ثلاث مجموعات: 1. تماهٍ كبير مع الأسرة والوطن (لبنان)، 2. تماهٍ معتدل مع الطائفة والمنطقة والأصدقاء، 3. تماهٍ أقل مع المهنة والأحزاب السياسية أو المجموعات الناشطة اجتماعياً أو سياسياً.

**الشكل (3)**  
**الهويات الاجتماعية والسياسية لمستجيب العينة**

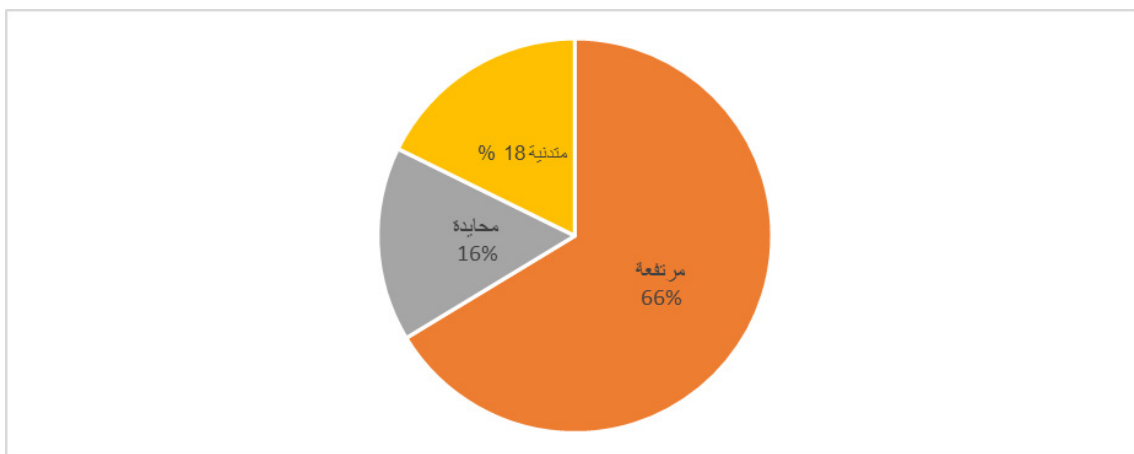


### ج. الطائفية وعلمنة الدولة

يُعدّ 70 في المئة من المستجيبين «طائفيين» (تعرّف الطائفية بأنها انحياز للمذهب الذي ينتمي إليه المرء)، في حين كانت طائفية نحو 23 في المئة منهم متدنّيةً أو معدومة. والملاحظ هنا أنه رغم استمرار انتشار الطائفية على نطاق واسع في لبنان، فإنها تبدو في تراجع ملحوظ مقارنةً بدراسات استقصائية تمثيلية مماثلة أجريت قبل 10 و15 عامًا؛ حيث لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عن مستوى انتشار الطائفية في لبنان لدى كافة الطوائف.

ومن اللافت أن أغلبية مطلقة (66 في المئة) من المستجيبين تدعم على نحو لا لبس فيه فصل الدين عن الدولة، أو علمنة الدولة (على سبيل المثال، إلغاء المحاصصة الطائفية للمناصب السياسية والإدارية وإنشاء قوانين مدنية اختيارية للأحوال الشخصية). ومن اللافت أيضًا أنه في الوقت الذي دعمت فيه الأغلبية في جميع الطوائف علمنة الدولة، أظهر المستجيبون المسيحيون والدروز مستويات أعلى من الناحية الإحصائية من التأييد لها، مقارنةً بالمستجيبين الشيعة والسنة. ولم يكن هناك فرق بين الجنسين.

**الشكل (4)**  
**دعم المستجيبين اللبنانيين لعلمنة الدولة**



## د. العواطف

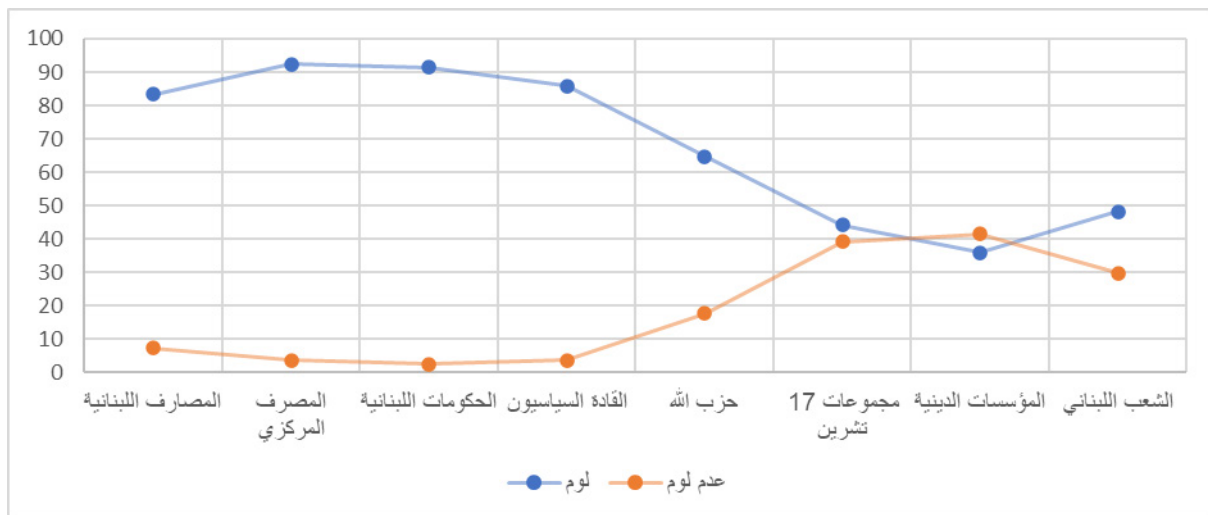
أشارت الأغلبية المطلقة من المستجيبين إلى مستويات عالية من الشعور باليأس (70 في المئة) والإذلال (74 في المئة) والغضب (85 في المئة) عند التفكير في الأوضاع في لبنان. وأعرب 17 في المئة فقط عن شعورهم بالأمل.

## هـ. إلقاء المسؤولية

عند سؤالهم عن المسؤول عن تدهور الأوضاع في لبنان، بدا أن المستجيبين يحملون ذلك للجميع. ومع هذا، كان هناك إجماع مطلق (أكثر من 85 في المئة) عبر الخصائص الديموغرافية الاجتماعية المتنوعة في إلقاء اللوم على المصرف المركزي، والحكومات اللبنانية، والقادة السياسيين، والمصارف اللبنانية. كانت الآراء أكثر تنوعاً بشأن الأهداف الأخرى، وكانت المؤسسات الدينية ومجموعات 17 تشرين الأقل تلقياً للوم. وقد وجّه أغلب المستجيبين اللوم إلى أطراف خارجية (مثل إسرائيل وسورية وإيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والدول الغربية). ومن اللافت أن 57 في المئة من المستجيبين السنّة ألقوا اللوم على دول مجلس التعاون، في حين وجّه نصف المستجيبين الشيعة اللوم إلى إيران (47 في المئة) وسورية (55 في المئة).

### الشكل (5)

#### نسبة توجيه المستجيبين اللبنانيين اللوم إلى الأطراف الفاعلة الداخلية



## و. الأمان والأمن

لا يشعر نحو نصف المستجيبين (46 في المئة) بالأمان في منطقة إقامتهم، ويخشى 70 في المئة حدوث تدهور أمني في المستقبل القريب. وتثير هذه الأرقام القلق ولا سيما أن نحو 40 في المئة من المستجيبين أفادوا أن لديهم أو لدى أقارب لهم سلاحاً حربياً، وأعلن أكثر من الثلث (37 في المئة) عن استعدادهم لاستخدام الأسلحة الحربية إذا ما تدهورت الأوضاع في لبنان. ويعتقد ثلاثة أرباع المستجيبين (75 في المئة) أن «الآخرين» مستعدون لاستخدام الأسلحة، ما يشير إلى مستويات عالية من تصورات لتهديد وجودي كامن بين المجموعات.

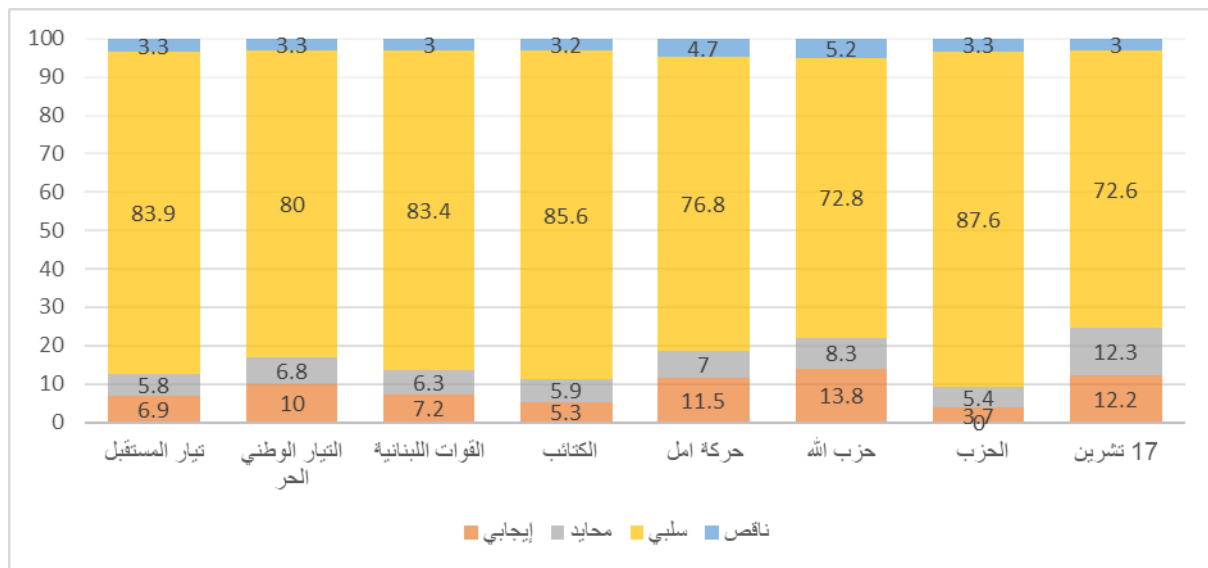


## ز. عمليات تقييم الأحزاب السياسية

لدى النظر إلى المستوى الوطني الإجمالي، نرى أن الأغلبية المطلقة من المستجيبين أعربت عن عدم رضاها عن أداء جميع الأطراف («كلن يعني كلن، بما فيها مجموعات الثورة»). ونالت ستة من الأحزاب السياسية الرئيسة تقييماً سلبياً شديداً من قبل أكثر من 80 في المئة من الناس. في حين نال حزب الله ومجموعات 17 تشرين وحدهما تقييماً إيجابياً أو محايداً تجاوز عتبة 20 في المئة.

### الشكل (6)

#### رضا المستجيبين اللبنانيين عن أداء الأحزاب السياسية في لبنان



بالنظر إلى الطابع الطائفي للأحزاب السياسية في لبنان، أجرت الدراسة تقييماً بحسب الطائفة وتبين أنه: 1. لم يقيم أغلب المستجيبين الموارنة أي مجموعة سياسية تقييماً إيجابياً؛ حيث نالت مجموعات 17 تشرين على أعلى نسبة من التقييم الإيجابي للأداء أو المحايد (34 في المئة)، يليها معاً التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية (29 في المئة لكليهما)، في حين قيّم ما نسبته 15 في المئة من الموارنة حزب الله تقييماً إيجابياً. 2. نالت مجموعات 17 تشرين أيضاً أعلى درجة في التقييم الإيجابي لدى المستجيبين المسيحيين الأرثوذكس (37 في المئة)، تليها القوات اللبنانية (27 في المئة)، والتيار الوطني الحر (21 في المئة) والكتائب اللبنانية (18 في المئة). 3. نال التيار الوطني الحر أعلى درجة من التقييم الإيجابي لدى المستجيبين الأرمن (54 في المئة)، تليها مجموعات 17 تشرين (42 في المئة). 4. أما بين المستجيبين السنة، فقد قيّم 33 في المئة منهم تيار المستقبل تقييماً إيجابياً، في حين جاءت مجموعات 17 تشرين في المرتبة الثانية (بنسبة 25 في المئة)، ولم تلقِ المجموعات الأخرى من تقييم إيجابي أو محايد سوى ما بلغت نسبته أقل من 10 في المئة. 5. أما المستجيبون الشيعة، فقد عبّر 58 في المئة منهم عن تقييم إيجابي ومحايد للثنائي الشيعي (حزب الله وحركة أمل)، في حين قيّم 20 في المئة منهم التيار الوطني الحر تقييماً إيجابياً، أما مجموعات 17 تشرين فقد نالت تقييماً إيجابياً من 10 في المئة من المستجيبين الشيعة فحسب. 6. وأخيراً المستجيبون الدرزي، فقد قيّم 60 في المئة منهم الحزب التقدمي الاشتراكي تقييماً إيجابياً، تليه مجموعات 17 تشرين (37 في المئة)، ثم الكتائب اللبنانية (بنسبة تقارب 30 في المئة) والقوات اللبنانية (نحو 20 في المئة).

## باختصار:

لم يُقيّم أيّ حزب أساسي سنيّ أو مسيحي رئيس (التيار الوطني الحر، والقوات اللبنانية، والكتائب اللبنانية) تقييماً إيجابياً من قبل الأغلبية ضمن طائفتهم، ما عدا الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب الله وحركة أمل فقد نالوا تقييماً إيجابياً ومحايداً من أغلبية ضئيلة جداً من طوائفهم. حتى ضمن المستجيبين الدرّوز والشيعة، قيّم أكثر من 40 في المئة منهم أحزابهم تقييماً سلبياً واضحاً.

قيّمت مجموعات 17 تشرين تقييماً أكثر إيجابية من الأحزاب الأساسية بين المستجيبين المسيحيين (الموارنة والأرثوذكس)، ونالت تقييماً إيجابياً من ربع المستجيبين السنة وثلث المستجيبين الدرّوز. وحدهم المستجيبون الشيعة قيّموا مجموعات 17 تشرين تقييماً إيجابياً أو محايداً (بنسبة متدنية 10 في المئة فحسب).

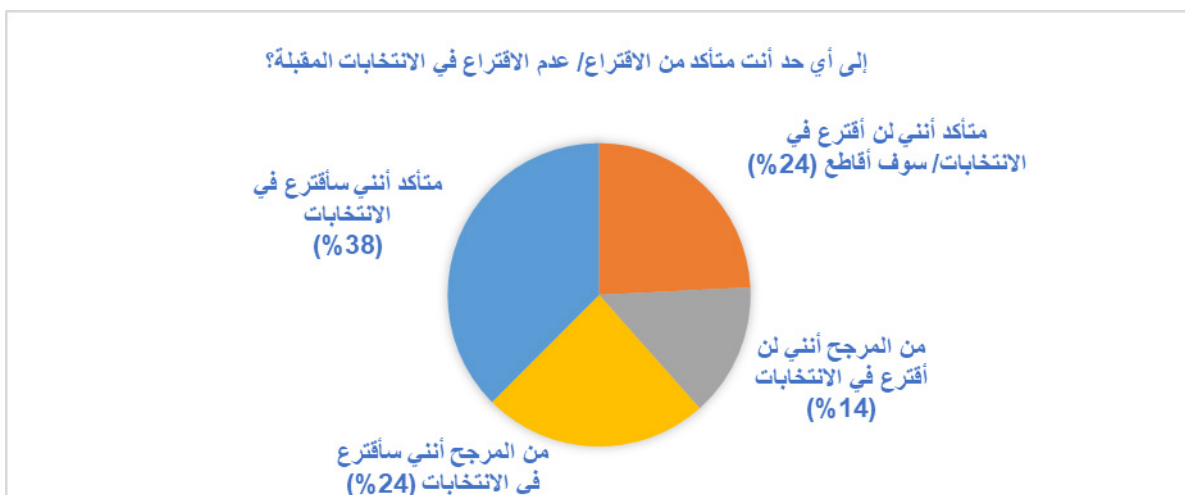
## 2. الانتخابات التشريعية

### أ. المشاركة في الانتخابات

حتى 15 نيسان/ أبريل الجاري، أفاد ما يقارب ربع المستجيبين (24 في المئة) بأنهم متأكدون أنهم لن يقترعوا في الانتخابات المقبلة أو أنهم سيقاطعونها. في حين أعرب 38 في المئة عن تأكدهم من أنهم سيقترعون في الانتخابات القادمة، ولم يتخذ 38 في المئة منهم (وهي النسبة المتبقية) قرارهم بعد بهذا الخصوص.

### الشكل (7)

#### توجهات المشاركة في الانتخابات التشريعية المقبلة لدى المستجيبين اللبنانيين



### ب. نية الاقتراع

يعتزم 42 في المئة من الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية الإدلاء بأصواتهم للأحزاب التقليدية أو الرئيسة، في حين ينوي 34 في المئة منهم التصويت لأحزاب نشأت حديثاً أو لأحزاب أخرى، ولن يقترع 24 في المئة منهم أبداً.

### الجدول (1)

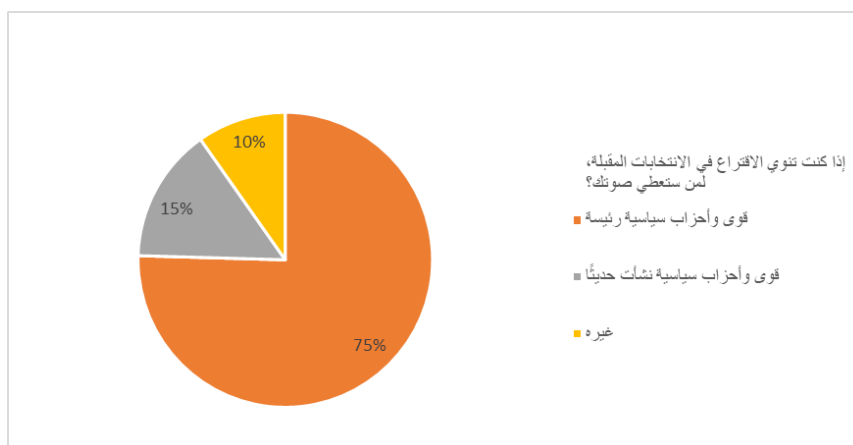
#### نية التصويت في الانتخابات التشريعية المقبلة لدى عينة المستجيبين اللبنانيين الكاملة

إذا كنت تنوي الاقتراع في الانتخابات التشريعية المقبلة، لمن ستعطي صوتك؟		
النسبة (%)	العدد	
42.2	506	قوى وأحزاب سياسية رئيسية
16.9	203	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً
17.3	207	غيره
23.7	284	لا ينطبق/ لن يصوت

إذا اخترنا 38 في المئة ممن هم متأكدون أنهم سيقترعون (أي نستثني المترددين والذين لن يقترعوا)، نلاحظ أن 75 في المئة من المستجيبين يعقدون النية على التصويت لأحزاب رئيسية.

### الشكل (8)

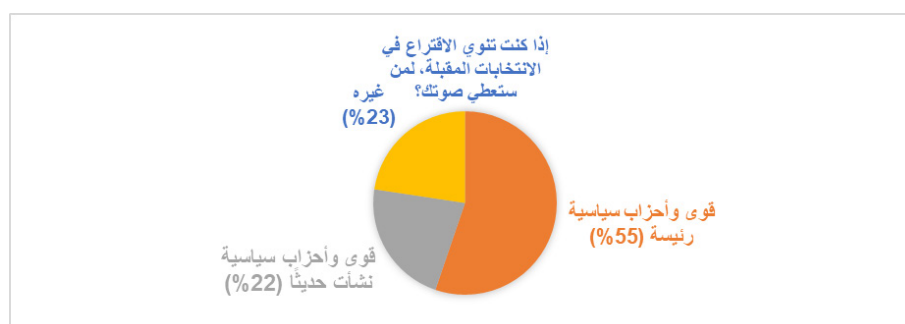
#### المستجيبون اللبنانيون الذين أعلنوا أنهم موقنون أنهم سيقترعون (38 في المئة من مجموع المستجيبين)



إذا جرى استثناء أولئك الذين لن يقترعوا (أي 24 في المئة)، فإن أغلبية ضئيلة جداً (55 في المئة) من الناخبين أعلنت نيتها التصويت لأحزاب سياسية رئيسية، في حين أعلن 45 في المئة عن نيتهم التصويت إما لمجموعات نشأت حديثاً وإما لمجموعات أخرى.

### الشكل (9)

#### جميع المستجيبين اللبنانيين الذين قد يقترعون (76 في المئة)



## بايجاز:

- لا ينوي نحو 24 في المئة من الناخبين المسجلين المقيمين في لبنان الاقتراع البتة، ويلتزم 38 في المئة منهم بالاقتراع، في حين لم يقرّر بعد الـ 38 في المئة المتبقية.
- اعتماداً على نسبة إقبال الناخبين خلال يوم الانتخابات، تحصل المعارضة والجماعات الأخرى على نسبة تراوح بين 25 و45 في المئة من إجمالي الأصوات، في حين تنال الأحزاب التقليدية على نسبة تراوح بين 55 و75 في المئة من إجمالي الأصوات.
- إذا كانت نسبة المشاركة في عام 2022 مماثلة لعام 2018 (أي تبلغ تقريباً 72 في المئة) من الناخبين الذين تتوافر فيهم الشروط القانونية، يمكننا أن نتوقع أن تكون نتائج الانتخابات أقرب إلى انقسام بنسبتي 40 - 60.
- تجدر الإشارة إلى أن مثل هذه النتائج على المستوى الوطني لا تعني توزيعاً مماثلاً للمقاعد البرلمانية (على سبيل المثال، 40-60)، إذ تتطلب القوانين الانتخابية وتعدّد القوائم المتنافسة تحليلاً على مستوى الدائرة الانتخابية (يُنظر فقرة الخاتمة والمحاذير).

## 3. التحليلات التفصيلية والمصنّفة

### أ. التوزيع بحسب الطائفة

يبين التحليل التفصيلي بحسب الانتماء الطائفي أن:

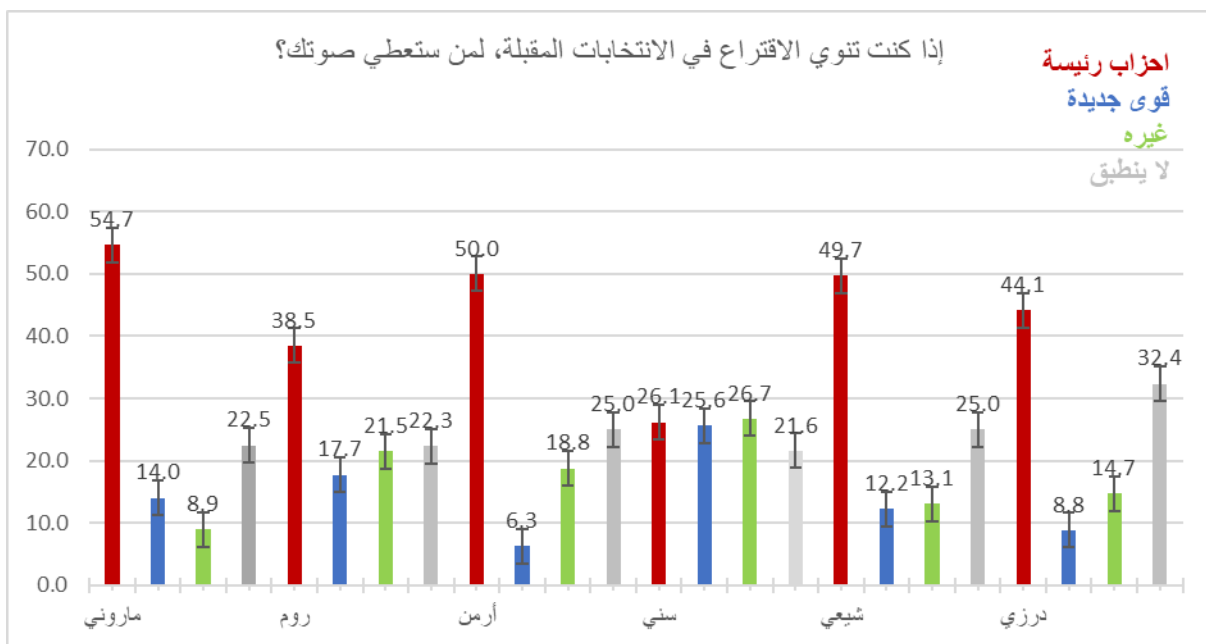
- الموارنة والأرمن هما الطائفتان الوحيدتان اللتان أفادت أغلبية ضئيلة جداً من المستجيبين الذين ينتمون إليهما عن نيتهما التصويت للأحزاب التقليدية الرئيسية (55 في المئة و50 في المئة، على التوالي). في حين سيصوّت 25 في المئة منهما لمجموعات «أخرى» ومجموعات 17 تشرين، في الوقت الذي لا ينوي 25 في المئة منهما الاقتراع البتة.
- صرّح ما يقارب نصف المستجيبين الشيعة (49.7 في المئة) بأنهم سيدلون بأصواتهم للأحزاب التقليدية الرئيسية، وأعرب 25 في المئة منهم عن نيّتهم الاقتراع على نحو مختلف (12 و13 في المئة)، في حين لا ينوي الربع المتبقي الاقتراع البتة.
- تنقسم نيات الناخبين الأرثوذكس، إذ سيصوّت 38 في المئة منهم للأحزاب التقليدية الرئيسية، في حين سيصوّت 39 في المئة منهم لصالح مجموعات نشأت حديثاً (18 في المئة) أو مجموعات أخرى (21 في المئة)، ولا ينوي 22 في المئة منهم الاقتراع البتة.

4 في عام 2018، بلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين 3.7 ملايين ناخب، اقترع منهم 1.86 مليون ناخب حينها (أي نسبة 49.7 في المئة). إلا أنه إذا استثنينا المغتربين والعسكريين وغيرهم، فحينها يبلغ عدد الناخبين 2.6 مليون ناخب، أي تبلغ نسبة الاقتراع 72 في المئة.

- ينقسم المستجيبون السنة بالتساوي بين الأحزاب التقليدية الرئيسية والأحزاب التي نشأت حديثاً والمجموعات الأخرى (26 في المئة و26 في المئة و27 في المئة، على التوالي).
- أعلن 44 في المئة من المستجيبين الدروز عن نيتهم التصويت لأحزاب تقليدية رئيسة، في حين أعرب 9 في المئة منهم فحسب عن نيتهم التصويت لأحزاب نشأت حديثاً. إلا أن الأهم من ذلك، أن ثلث المستجيبين الدروز لا ينفون الاقتراع البتة في هذه الانتخابات.

### الشكل (10)

#### توجهات المستجيبين اللبنانيين بحسب الطائفة في الانتخابات التشريعية المقبلة<sup>5</sup>



### الجدول (2)

#### نسبة تصويت المستجيبين اللبنانيين عبر الطائفة في الانتخابات التشريعية المقبلة

إذا كنت تنوي الاقتراع في الانتخابات التشريعية المقبلة، لمن ستعطي صوتك؟		
النسبة		
54.7	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	ماروني
14.0	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
8.9	غيره	
22.5	لا ينطبق	
38.5	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	روم
17.7	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
21.5	غيره	
22.3	لا ينطبق	

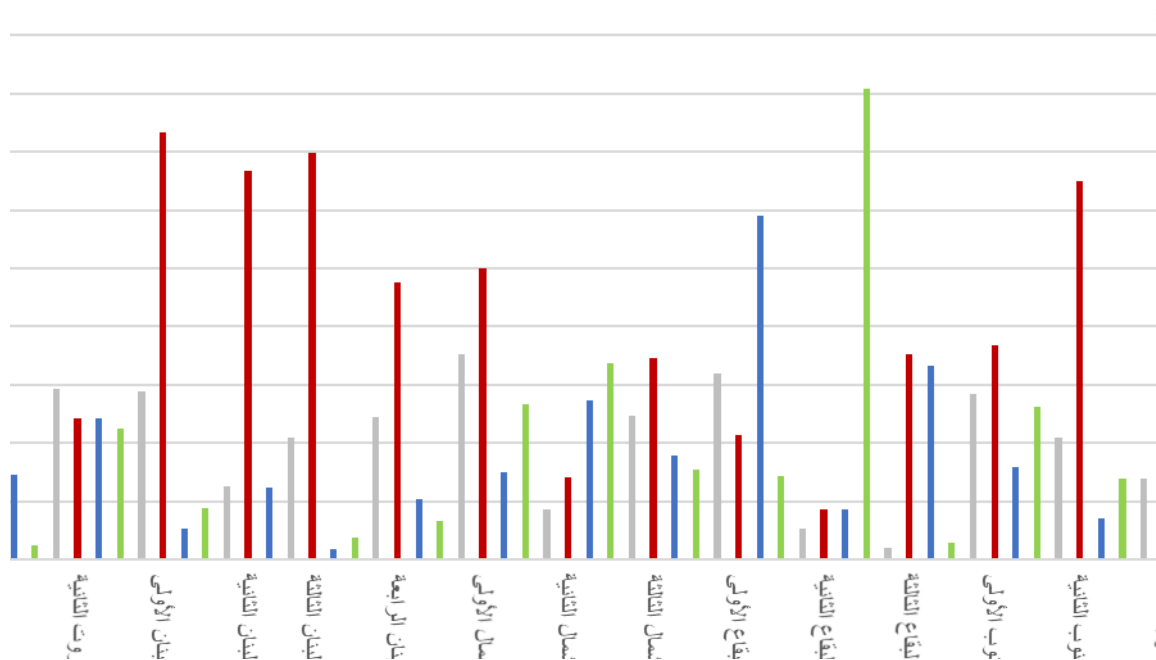
5 تجدر الإشارة إلى أن هامش الخطأ يُراوح بين 4.5 و8 في المئة، وذلك وفقاً لحجم العيّنة ضمن كل طائفة.

50.0	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	أرمن
6.3	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
18.8	غيره	
25.0	لا ينطبق	سني
26.1	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	
25.6	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
26.7	غيره	شيوعي
21.6	لا ينطبق	
49.7	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	
12.2	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	درزي
13.1	غيره	
25.0	لا ينطبق	
44.1	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	
8.8	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
14.7	غيره	
32.4	لا ينطبق	

## ب. التصنيف بحسب الدائرة الانتخابية

### الشكل (11)

#### توجهات المستجيبين اللبنانيين بحسب الدائرة الانتخابية في الانتخابات التشريعية المقبلة



يفقد التحليل من قيمته في الدائرة الانتخابية بسبب عيّنات أصغر وهامش أكبر للأخطاء لكل دائرة (متوسط 12 في المئة). لذلك ينبغي أن تُعدّ هذه التحليلات اتجاهات، لا إحصائيات دقيقة.

ونورد في هذا السياق الملاحظات الرئيسية التالية:

- في الدوائر الانتخابية الأربع، الدوائر الأولى والثانية والثالثة في جبل لبنان (جبل/ كسروان، والمتمن، وبعبداء) ودائرة الجنوب الثانية (صور)، تنال الأحزاب التقليدية الرئيسة عادة أغلبية واضحة في نيات الناخبين.
- في جميع الدوائر الانتخابية الثلاث في سهل البقاع، من الواضح أن الناخبين لا يفضلون الأحزاب الرئيسة والتقليدية. أما في دائرة البقاع الأولى (زحلة) فتتوي الأغلبية التصويت لمجموعات نشأت حديثاً، بينما في دائرة البقاع الثانية (راشيا - البقاع الغربي) تستوي الأغلبية المطلقة لمجموعات «أخرى». في حين أنه في دائرة البقاع الثالثة (بعبك - الهرمل) تنقسم الأصوات بالتساوي بين الأحزاب التقليدية والأحزاب التي نشأت حديثاً والأصوات الممتنعة عن الاقتراع.
- تتوزع نيات المستجيبين لاقتراع على الأحزاب المتنافسة (التقليدية، والتي نشأت حديثاً، وأخرى) في محافظة الشمال، خاصة في دائرة الشمال الثانية (طرابلس) ودائرة الشمال الثالثة (البترون - الكورة).
- وتجدر الملاحظة أن هناك امتناعاً كبيراً لافتاً عن التصويت في دائرة جبل لبنان الرابعة (الشوف) ودائرة الشمال الثالثة ودائرة الجنوب الثالثة.

### الجدول (3)

#### نيات المستجيبين اللبنانيين التصويت عبر الدائرة الانتخابية في الانتخابات التشريعية المقبلة

النسبة	القوى	الدائرة الانتخابية
إذا كنت تنوي الاقتراع في الانتخابات التشريعية المقبلة، لمن ستعطي صوتك؟		
53.7	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	بيروت الأولى
14.6	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
2.4	غيره	
29.3	لا ينطبق	
24.3	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	بيروت الثانية
24.3	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
22.5	غيره	
28.8	لا ينطبق	
73.2	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	جبل لبنان الأولى
5.4	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
8.9	غيره	
12.5	لا ينطبق	
66.7	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	جبل لبنان الثانية
12.3	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
21.1	لا ينطبق	
69.8	قوى وأحزاب سياسية رئيسة	جبل لبنان الثالثة
1.9	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
3.8	غيره	
24.5	لا ينطبق	

النسبة	القوى	الدائرة الانتخابية
47.6	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	جبل لبنان الرابعة
10.5	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
6.7	غيره	
35.2	لا ينطبق	
50.0	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الشمال الأولى
14.9	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
26.6	غيره	
8.5	لا ينطبق	
14.2	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الشمال الثانية
27.4	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
33.6	غيره	
24.8	لا ينطبق	
34.6	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الشمال الثالثة
17.9	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
15.4	غيره	
32.1	لا ينطبق	
21.4	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	البقاع الأولى
58.9	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
14.3	غيره	
5.4	لا ينطبق	
8.5	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	البقاع الثانية
8.5	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
80.9	غيره	
2.1	لا ينطبق	
35.3	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	البقاع الثالثة
33.3	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
2.9	غيره	
28.4	لا ينطبق	
36.8	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الجنوب الأولى
15.8	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
26.3	غيره	
21.1	لا ينطبق	
65.0	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الجنوب الثانية
7.0	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
14.0	غيره	
14.0	لا ينطبق	

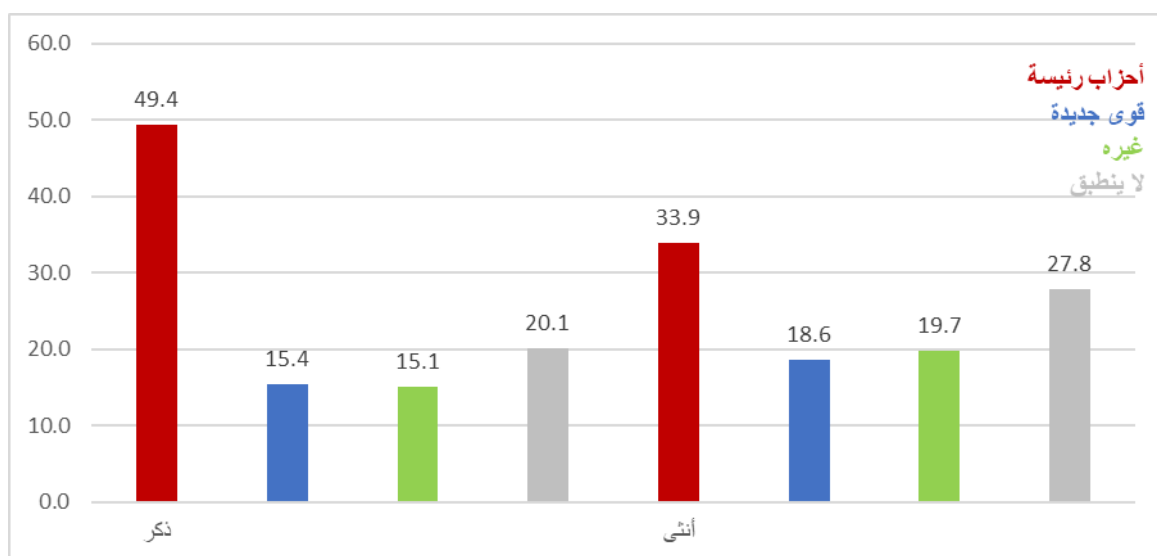


النسبة	القوى	الدائرة الانتخابية
47.0	قوى وأحزاب سياسية رئيسية	الجنوب الثالثة
3.4	قوى وأحزاب سياسية نشأت حديثاً	
12.8	غيره	
36.9	لا ينطبق	

## ج. التصنيف بحسب الجنس والعمر

### الشكل (12)

#### توجهات المستجيبين اللبنانيين بحسب الجنس في الانتخابات التشريعية المقبلة



تبقى النساء أقل احتمالاً للتصويت للأحزاب التقليدية/ الرئيسية مقارنة بالرجال (الثلث مقابل الثلثين، على التوالي). ومن اللافت أنه يبدو أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مهمة بين الفئات العمرية ونية التصويت لأحزاب معينة.

## خاتمة

أجرت الدراسة الاستقصائية مسحاً تمثيلاً على المستوى الوطني لـ 1200 لبناني، وسبرت التوجهات الاجتماعية والسياسية ونيات التصويت قبيل شهر من الانتخابات التشريعية الوطنية المقرر إجراؤها في 15 أيار/ مايو 2022. فأظهرت تدهوراً حاداً في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، مع ما يقارب من ثلثي العائلات يقل دخلها عن 200 دولار أميركي شهرياً (مقارنة بالحد الأدنى للأجور الذي كانت قيمته 500 دولار أميركي قبل الانهيار عام 2019). وأفاد 45 في المئة من المستجيبين أن عائلاتهم غير قادرة على تلبية احتياجاتها الأساسية، في حين يعيش 45 في المئة من عائلات أخرى على حد الكفاف، وينعم ربع العائلات ببعض الدخل «بالدولار الجديد». ويسعى ثلث المستجيبين جدياً للهجرة، في حين شهدت أغلبية العائلات هجرة شخص قريب منذ كانون الثاني/يناير 2020..

وأفادت الأغلبية المطلقة من اللبنانيين بأنهم يشعرون بالغضب (84 في المئة) والإذلال (74 في المئة) واليأس (70 في المئة). في حين أفادت نسبة ضئيلة بأنها متفائلة (17 في المئة). وكانت الثقة الاجتماعية، وهي مقياس غير مباشر للتماسك الاجتماعي، منخفضة جدًا، إذ أعرب ثلثا السكان عن ثقة متدنية بالأخرين. ولا يثق أكثر من 75 في المئة من المستجيبين بالحكومة ومؤسساتها. وهناك إجماع مطلق بين المستجيبين لإلقاء اللوم على المصرف المركزي والحكومات اللبنانية والقادة السياسيين والمصارف بوصفها أطرافاً رئيسة مسؤولة عن انهيار 2019 في لبنان. وألقى أغلب المستجيبين اللوم على أطراف خارجية في الانهيار.

وأفاد نصف المستجيبين بأنهم لا يشعرون بالأمان في مناطقهم، في حين يخشى 70 في المئة تدهور الوضع الأمني على نحو ملحوظ في المستقبل القريب. ويملك نحو 40 في المئة من المستجيبين إمكانية الوصول إلى أسلحة عسكرية، وينوي ثلثهم استخدامها في حال تدهور الأوضاع في البلاد.

صحيح أن 70 في المئة من المستجيبين طائفيون (أي يُظهرون تحيزاً ضمن الجماعة تجاه طائفهم)، إلا أن 66 في المئة منهم أيّدوا على نحو واضح علمنة الدولة (إلغاء الطائفية للمناصب السياسية والإدارية وإنشاء قوانين مدنية اختيارية للأحوال الشخصية، وغيرها). ويظهر هذا التأييد على نحو أكثر وضوحاً بين المستجيبين المسيحيين والدروز.

أما على المستوى الوطني، فكان المستجيبون اللبنانيون غير راضين على نحو واضح عن أداء جميع الأحزاب السياسية الرئيسية، بما في ذلك مجموعات 17 تشرين. ومع ذلك، فإن ما دون هذا الاستياء العام اختلافات على أسس طائفية. ولم يُقيّم أكثر من ثلث المستجيبين ضمن الطائفة المسيحية أيّاً من الأحزاب المسيحية التقليدية الرئيسية تقييماً إيجابياً. ولم يقيّم أكثر من ثلث المستجيبين السنة أداء تيار المستقبل إيجابياً. في حين كان المستجيبون الشيعة والدروز الوحيدين الذين قيّموا أداء الأحزاب المرتبطة بها تقييماً إيجابياً نسبياً (أغلبية ضئيلة جداً). ومع ذلك، فإن أكثر من 40 في المئة من المستجيبين الشيعة والدروز قيّموا تقييماً سلبياً، على نحو صريح، حزب الله وحركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي على التوالي. وقد جرى تصنيف مجموعات 17 تشرين ضمن المستجيبين المسيحيين على أنها أفضل من الأحزاب التقليدية، كما قيّمها تقييماً إيجابياً ربع المستجيبين السنة وثلث المستجيبين من الدروز، و10 في المئة فحسب من المستجيبين الشيعة.

قبل شهر من الانتخابات التشريعية، عبّر نحو 24 في المئة من الناخبين المسجّلين المقيمين في لبنان عن عدم رغبتهم في الاقتراع على الإطلاق. وأعرب 38 في المئة عن التزامهم بالاقتراع، في حين لم يتخذ 38 في المئة منهم قرارهم في ذلك. واعتماداً على نسبة الإقبال على الاقتراع في يوم الانتخابات، وحسبما أفاد المستجيبون، قد تحصل الأحزاب التي نشأت حديثاً والمجموعات الأخرى على نسبة تراوح ما بين 25 و45 في المئة من إجمالي الأصوات المدلى بها داخل لبنان، بينما تحصل الأحزاب الرئيسية على نسبة تراوح بين 55 و75 في المئة من إجمالي الأصوات. ومن اللافت أن النساء تبقى أقل احتمالاً للاقتراع للأحزاب الرئيسية مقارنة بالرجال، ولم يكن للعمر تأثير كبير في توجهات الناخبين.

50 في المئة من المستجيبين ضمن الطوائف المارونية والأرمنية والشيوعية والدرزية أفادوا أنهم سيصوّتون لصالح الأحزاب الرئيسية. وتنقسم أصوات المستجيبين السنة بالتساوي بين الامتناع عن الاقتراع وبين الاقتراع لأحزاب تقليدية وأحزاب نشأت حديثاً ومجموعات أخرى. في حين ينقسم المستجيبون الأرثوذكس بين الأحزاب التقليدية والمجموعات التي نشأت حديثاً/ الأخرى.

ومن المرجح أن تهيمن الأحزاب الرئيسية في بعض الدوائر الانتخابية (مثل الدوائر الانتخابية الأولى والثانية والثالثة في جبل لبنان، وفي الدائرة الثانية في الجنوب)، بينما من المرجح أن يعلو صوت القوى والأحزاب التي نشأت حديثاً والمجموعات الأخرى في البقاع (خاصة الدائرة الأولى والثانية)، في حين ستقسم الأصوات

في الدائرة الانتخابية الثالثة في البقاع. ويبقى عدد من الدوائر لا يزال مفتقراً إلى توجهات سائدة واضحة بين الناخبين، خاصة في الشمال وبيروت.

### بعض المحاذير ومحددات الدراسة:

صحيح أن الاستطلاع الحالي ينعم بنسبة دقة مرتفعة على المستوى الوطني (2.8 في المئة هامش خطأ) عند توصيف الخلفية الاجتماعية والسياسية للمستجيبين اللبنانيين، إلا أن التحليل يفقد من قيمته على نحو كبير حينما نستقصي نيات الاقتراع على مستوى الدائرة الانتخابية.

علاوة على ذلك، فإن المسح عبارة عن لقطة عابرة في الزمن (دراسة استقصائية مقطعية Cross-sectional Survey)، لذلك لا تلتقط التحليلات الاتجاهات بمرور الوقت (على سبيل المثال، هل يتزايد الدعم لأحزاب المعارضة أو يتراجع مع اقتراب يوم الانتخابات؟)

يقتصر التحليل الحالي على رغبة الناخبين المقيمين في لبنان في الاقتراع وقت جمع البيانات، وبهذا فهو لا يشمل تصويت المغتربين. في حين أن نسبة المغتربين الكبيرة في عام 2022 - مع احتمال تغير نسبة الإقبال على الاقتراع - ما سيكون له أثر كبير في نتائج الانتخابات في العديد من الدوائر الانتخابية.

وقد جرى تحديد اتجاهات الناخبين بوضوح في التقرير، إلا أن من المرجح أن يتغيّر الكثير بحلول يوم الانتخابات. وتشهد المرحلة الأخيرة خلال الأسبوعين اللذين يسبقان يوم الاقتراع نوبة من الفعاليات والأحداث وتوزيعاً للأموال بهدف التأثير في نسبة الإقبال على الانتخابات ونتائجها، وسيؤدي هذا المال دوراً حاسماً في الأيام الأخيرة قبل الانتخابات التي تحدث في زمن الضائقة المالية.

وقد يُعزى أحد الأسباب المهمة لضعف دعم الناخبين للأحزاب التقليدية الرئيسية في الانتخابات التشريعية المقبلة في بعض الدوائر الانتخابية (مثل الشمال والبقاع وبيروت) إلى انعدام التعبئة لدى تيار المستقبل قبيل هذه الانتخابات. «فالتصويت السني» مشئت من دون تبني وجهة محدّدة.

وختاماً، والأهم من ذلك، ونتيجة قانون الانتخابات الذي يشترط أن تنال القوائم المتنافسة حدّاً أدنى من الأصوات لتكون مؤهلة للفوز بالتمثيل (الحاصل الانتخابي)، قد لا تنعكس اتجاهات الناخبين وإجمالي الأصوات تماماً في نسب التمثيل وتوزيع المقاعد البرلمانية. ففي بعض الدوائر الانتخابية (على سبيل المثال دائرة بيروت الثانية)، قد تحصل الأحزاب التي نشأت حديثاً والأحزاب الأخرى على عدد كبير من الأصوات، وإن لم ينل أيٌّ منها على الحد الأدنى المطلوب (الحاصل)، فقد ينتهي بها الأمر من دون تمثيل برلماني، في حال تشبّنت الأصوات عبر القوائم المتنافسة، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى، في بعض الدوائر الانتخابية (مثل دائرة الجنوب الثالثة) حيث تمتلك الأحزاب التقليدية الرئيسية الأغلبية المطلقة من تأييد الناخبين، قد تتمكن معارضة ضعيفة، ولكنها موحّدة، من أن تنال الحد الأدنى من الأصوات المطلوبة، ومن ثم تضمن تمثيلها برلمانياً.